

## دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي

د. عيسى حمد محمد الفارسي  
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

### الملخص

تؤدي الحوكمة الي التأثير في التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وبالتالي دعم الاداء الاقتصادي والقدرة التنافسية علي المدى البعيد .  
كما أن فقدان اليات الرقابة واعدام الشفافية، وضعف ضوابط الحوكمة تقود الي تفشي الفساد الذي يؤثر سلبا علي البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .  
وليبيا تعتبر من الدول التي تبذل كافة الجهود للحد من ظاهرة الفساد، من خلال تطبيق مبادئ واليات الحوكمة، ومن توفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها.  
وتهدف هذه الدراسة الي تحليل واقع الفساد وبيان دور الحوكمة في تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي .  
**الكلمات المفتاحية :** الحوكمة، الفساد، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الاقتصاد الليبي .



أدت التطورات السياسية والاقتصادية التي اتسمت بها البيئة الدولية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية الي تعزيز طرق التعاون والشراكة ونقل التكنولوجيا والاساليب الادارية الحديثة، المؤدية الي الحوكمة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل خلق قيمة مضافة لها، وزيادة قدرتها الانتاجية التنافسية. ولذا تسعى العديد من الدول الي استقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ما ادي الي ظهور الحاجة الي الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية، نتيجة الي تحول معظم دول العالم نحو الانظمة الاقتصادية الرأسمالية، التي تعتمد فيها علي القطاع الخاص لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ولما كانت الاستثمارات الاجنبية المباشرة من أفضل موارد التمويل الاجنبي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت العديد من الاقتصاديات تتسابق لتقديم كافة المزايا والضمانات القانونية والمالية لتسهيل تدفق هذه الاستثمارات الي السوق المحلية عن طريق توفير مناخ ملائم لجذب تلك الاستثمارات .

وليبيا كغيرها من الدول النامية ادركت اهمية هذا المورد من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية، وتوفير فرص التوظيف للعمالة المحلية، فقد قامت بسن العديد من التشريعات الاقتصادية التي تهدف الي توفير الحوافز وتذليل الصعوبات أمام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. وعلي ذلك تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الي تحقيق الشفافية، والحد من الفساد، بما يؤدي الي تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة واتاحة فرصة عمل جديدة للعمالة المحلية وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي .

### اولا : مشكلة الدراسة

ان فقدان اليات الرقابة وانعدام الشفافية، وضعف ضوابط الحوكمة تؤدي الي تفشي الفساد الذي يؤثر سلبا علي البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال التالي :

**كيف يمكن أن تساهم الحوكمة في جذب وتدعيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي ؟**

### ثانيا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تؤديه الحوكمة في التأثير علي حسن الاداء المالي والاداري، فضلا عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ودعم الاداء الاقتصادي والقدرة التنافسية علي المدى البعيد.

### ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي الاتي:

1- تحليل واقع الفساد في الاقتصاد الليبي ومدى تأثيره علي جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وعلاقة ذلك بالحوكمة.

2- بيان دور الحوكمة في تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي.

### رابعا: فرضية الدراسة

يمكن أن تساهم الحوكمة في تدعيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتطوير البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي من خلال الالتزام بمبادئها ومعاييرها وتفعيل آلياتها.

#### خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة علي النهج الوصفي التحليلي ( Analytical Descriptive Approach ) للوصول الي الاهداف المحددة للدراسة . ويعتبر هذا المنهج الاكثر استخداما في الدراسات المرتبطة بالمشكلات والظواهر الاقتصادية، حيث سيتم الاطلاع علي العديد من البحوث والدراسات في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، كذلك التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic CO-operation ( COECD ) ومركز المشروعات الدولية الخاصة Center International Private Enterprise (CIPE) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corporation والبنك الدولي The World Bank وغيرها للاطلاع علي أليات وقواعد الحوكمة وتجارب الدول المختلفة للوصول الي استنتاجات محددة تساعد علي معرفة دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2009 - 2016.

#### المبحث الاول : الاطار النظري للحوكمة

##### مقدمة:

ان الحوكمة هي أحد العناصر الرئيسية في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ومن ثم فان قوة وسلامة ومثانة قطاع شركات الاعمال له تأثير ايجابي علي النمو الاقتصادي ككل الي جانب تعزيز ثقة المستثمرين، حيث تتضمن حوكمة الشركات مجموعة العلاقات بين ادارة الشركة ومجلس ادارتها وحملة الاسهم ومجموعة المصالح الاخرين، وأن درجة مراعاة الشركة للمبادئ الاساسية لحوكمة الشركات الجيدة هي أحد العوامل التي تتزايد اهميتها بالنسبة لقرارات الاستثمار، وأن تأثيرها تكون من خلال اقناع المستثمرين بقوة المساهمة او التمويل، لاسيما أن عملية الاستثمار وفي جميع الحالات تتسم بقدر من المخاطر، فقد كلفت الازمات المالية المستثمرين خسائر هائلة، مما دعاهم الي التحقيق والتقييم للتأكد من مدي تطبيق القوانين والقواعد والمعايير الخاصة بالحوكمة قبل الاقدام علي الاستثمار ( الناصر ؛ النعمي، 2012، 421 ) .

وتأسيسا علي ما سبق، فان القوانين والقواعد والمبادي والمعايير الخاصة بالحوكمة التي صدرت عن مؤسسات ومنظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية ( OCED ) ومؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) ومركز المشروعات الدولية الخاصة ( CIPE ) والبنك الدولي، لابد من الاستفادة منها من أجل دعم الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، لاسيما ان هذه المرحلة رافقها حالات من التعدي علي المال العام، ونهب للموارد والثروات، مما حال دون الاسراع بتنفيذ المشاريع الحيوية التي تعيد عجلة الاقتصاد الوطني الي مسارها الصحيح، وعليه لابد من احكام الرقابة علي اداء الشركات بغية حماية المساهمين واصحاب المصالح والمجتمع ككل، ما سيؤدي الي تحقيق معدلات من النمو والتنمية المستدامة.

#### اولاً: مفهوم الحوكمة Principles of Governance

يعتبر مفهوم الحوكمة من المفاهيم التي أثارت جدلاً واسعاً وتباينا واضحا سواء حول ترجمتها الي العربية، او تعريفها علي نحو دقيق، فقد طرح المفهوم تحت عدة مسميات مختلفة منها: الحكم، الحوكمة، الحاكمة، الإدارة الرشيدة وغيرها، ويرجع ذلك الي حداثة المفهوم نسبيا، وعلي الرغم من تعدد المداخل، الا ان ما جمع بينها هو السعي الحثيث لفهم كيفية ادارة المؤسسات وتنظيمها علي نحو صحيح ( المنبع، 2017، 13 ). فقد ترجم المصطلح الانجليزي ( Corporate Governance ) في البداية الي اللغة العربية بالإدارة الرشيدة او الحازمة، وفي عام 2002 أعتد مجمع اللغة العربية كلمة ( الحوكمة ) بوصفها ترجمة لي (





(Governance)، وأصبحت مستخدمة منذ ذلك الوقت في معظم التراجم والكتابات العربية (ابويكر، 2016، 4). وفيما يلي بعض التعريفات لمفهوم الحوكمة:

1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

Organization for Economic Cooperation and Development ( COECD )

تعرف الحوكمة علي انها مجموعة من العلاقات بين ادارة المؤسسة ومساهميها والاطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة، وهي تبين الالية الي توضع من خلالها اهداف المؤسسة والوسائل لتحقيقها، وبالتالي فان الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المناسب الوصول الي الاهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة والمساهمين، وتسهيل عملية ايجاد المراقبة، وبالتالي تساعد المؤسسة علي استغلال مواردها استغلالا رشيدا ( رمضان، واخرون، 2017، 270 ).

2- مؤسسة التمويل الدولية: International Finance Corporation (IFC) تعرفها علي انها النظام الذي يتم من ادارة الشركات والتحكم في أعمالها ( الراوي، 2014، 4 ).

3- مركز المشروعات الدولية الخاصة: Center International Private Enterprise (CIPE) يعرف حوكمة الشركات بانها الاطار التي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة علي العلاقات فيما بين الموظفين ومجلس الادارة والمساهمين واصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل بين هذه الاطراف والاشراف علي عمليات الشركة ( قايد، 2013، 217 ).

4- البنك الدولي: The World Bank يري بأن الحوكمة هي الطريقة التي تمارس بها السلطة ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية ( الزركوش، 2017، 6 ). كما عرف البنك الدولي ايضا الحوكمة الجيدة في تقرير عام 1992، بأنها عملية التسيير والاصلاح المؤسساتي المتعلقة بالإدارة، باختيار السياسات وتحسين مستويات التنسيق وتقديم الخدمات في المرافق العمومية، باستخدام الاساليب الصحيحة، وروح المسؤولية والشفافية للوصول الي الاهداف والنتائج المسطرة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ( عيسى ؛ ابراهيم، 2016، 4 ).

### ثانيا : الحوكمة ... نظرة تاريخية Governance... Historical perspective

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق شركات ومؤسسات عملاقة عديدة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والانهييار الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا وروسيا وأميركا اللاتينية وغيرها في تزايد الاهتمام بالحوكمة.

ويمكن تلخيص مراحل تطور ووضوح أبعاد الحوكمة في ما يلي ( بن درويش، 2007، 17 ):

1- مرحلة الكساد العظيم ( ما بعد عام 1932 ) وبدء الاعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض المصالح.

2- مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقات ( 1976 - 1990 ) حيث ظهرت الكتابات بشأن تنظيم وضبط العلاقات بين الملاك والإدارة من خلال نظرية الوكالة وضرورة تحديد الواجبات والصلاحيات لكل من الإدارة وأصحاب الأموال.

3- تزايد الاهتمام بالحوكمة مع بداية التسعينات من القرن العشرين، عندما اتجهت منظمة التجارة العالمية ( WTO ) لوضع معايير تساعد الشركات من خلال الالتزام بها في تحقيق النمو والاستقرار، وتدعيم قدراتها التنافسية للعمل عبر الحدود الدولية.





- 4- مرحلة بدء ظهور إصلاح الحوكمة ( 1996 - 2000 ) كنتاج لتراكم الدراسات التي تشير إلى أسباب انهيار الشركات أو إخفاقها في تحقيق أهدافها أو سوء الممارسات الإدارية بها وإهدار أو سوء استخدام الإمكانيات والموارد، مما دفع منظمة التجارة العالمية للاهتمام بصياغة بعض المبادئ العامة للحوكمة .
- 5- أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) مجموعة من المبادئ العامة للحوكمة.
- 6- على ضوء المعايير السابق التي وضعتها المنظمات المختلفة، اتجهت مؤسسات واتحادات مهنية متعددة أغلبها محاسبية لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة.
- 7- مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة وضرورة توثيقها ( 2001 - 2004 ) حيث كان التركيز واضحاً على حالات الفشل والفساد القيمي والأخلاقي والفضائح في عديد من الممارسات المالية والاستثمارية في كثير من الشركات والمؤسسات .كثير من الدول.
- 8- مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية وانهيار العديد من الشركات العملاقة اتجه البنك الدولي أيضاً إلى الاهتمام بالحوكمة، وقام بتعويض بعض المؤسسات واللجان والهيئات والمعاهد لتبني موضوع الحوكمة وإصدار مجموعة من الصوابط والإرشادات لتطبيق الحوكمة وتفعيلها.

### ثالثاً : مبادئ الحوكمة Principles of Governance

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية علي دراسته وتحليله، ووضع مبادئ او معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( COECD ) وبنك التسويات الدولية ( BIS ) Bank for International Settlements ممثلاً في لجنة بازال، ومؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) التابعة للبنك الدولي. وتجدر الإشارة الي انه باختلاف التعريفات لمصطلح الحوكمة، اختلفت كذلك المبادئ التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك علي النحو التالي :

#### 1-مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: Principles of the Organization for Economic Cooperation and Development ( COECD )

ان أكثر هذه المبادئ قبولا واهتماما هي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) عام 1999 التي تم إعادة صياغتها عام 2004، حيث أعدت الأساس الذي يتم الاستناد إليه في العديد من دول العالم، نظراً لما تحتويه تلك المبادئ من مضمون عالمي ومرونة كبيرة في التطبيق في ظل الظروف البيئية المتباينة ( رمضان، وآخرون، 270 ). وتغطي هذه المبادئ ستة مجالات أساسية يمكن عرضها فيما يلي ( مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، 10 ؛ طريف، 2016، 4 ):

#### اولاً- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

##### Ensure that there is a basis for an effective corporate governance framework

- يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، بحيث يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية، أي انه:
- إطار حوكمة الشركات له تأثير على الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية.
  - أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية، وقابلة للتنفيذ.
  - ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاصي تشريعي ما، محددًا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.





– ان تمتلك الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة، والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، وأن تكون احكامها وقراراتها في الوقت المناسب وشفافة.

ثانيا- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

### Equity and principal functions of equity holders

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، من

خلال الاتي :

- ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في طرق مضمونة لتسجيل الملكية وتحويل الأسهم.
- الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.
- المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين وانتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
- حق المساهمين في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة.
- حقهم من ارباح الشركة.

### ثالثا- المعاملة المتساوية للمساهمين Equitable treatment of shareholders

يجب ان يتضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم .

- ينبغي معاملة كافة المساهمين حملة نفس طبقة الأسهم معاملة متساوية.
- كذلك أن يتمكن كافة المستثمرين من الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة السلاسل وطبقات الأسهم قبل أن يقوموا بالشراء.
- حماية مساهمي الأقلية من إساءة الاستغلال التي يقوم بها، أو يتم إجراؤها لمصلحة المساهمين أصحاب النسب الحاكمة التي يهم القيام بها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- أن يتم الإدلاء بالأصوات عن طريق فارزي أصوات أو مرشحين لهذا الغرض بطريقة يتم الاتفاق عليها مع المستفيد من ملكية الأسهم.

### رابعا- دور أصحاب المصالح في الحوكمة Role of Stakeholders in Governance

ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة ماليا، أي يجب ان يتحقق الاتي :

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة لاتفاقات متبادلة.
- أن تكون لأصحاب المصلحة فرصة الحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.
- ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة، وبالقدر الكافي التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

– أن يتمكنوا من الاتصال بمجلس الإدارة بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية.

### خامسا- الإفصاح والشفافية Transparency and Disclosure



يتضمن إطار حوكمة الشركات القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

### سادسا- مسؤوليات مجلس الإدارة The Responsibilities of the Board

- يتطلب إطار حوكمة الشركات التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، وذلك من خلال الآتي:
- يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.
- استعراض وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء الشركة، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ.
- اختيار وتحديد مكافآت ومرتببات، والإشراف على كبار التنفيذيين بالشركة، واستبدالهم، إذا لزم الأمر، مع الإشراف على تخطيط تداول المناصب .
- مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح الشركة والمساهمين في الأجل الطويل.
- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة التي يجب أن تتم بشكل رسمي.
- ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة، مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة، وعلي وجه الخصوص وجود نظم لإدارة المخاطر والرقابة المالية ورقابة العمليات، والالتزام بالقانون والمعايير ذات الصلة.
- الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات.
- 2- مبادي لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: **Basel Committee** وضعت لجنة بازل في العام 1999، إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، تركزت على النقاط التالية ( غادر، 2012، 21 ):
- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير .
- استراتيجية الشركة معدة جيدا التي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا.
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances) .
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.



- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضاً بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج .

### 3 - مبادي مؤسسة التمويل الدولية: ( IFC ) Principles of the International Finance Corporation

- وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003، قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات، وأهمها ( زين الدين ؛ جابر، 2012، 8 ):
- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة .
  - إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد .
  - اسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محلياً .
  - القيادة الجيدة .

### رابعاً : محددات الحوكمة Determinants of governance

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الداخلية وتلك الخارجية، وسنحاول التطرق إلى هذه المحددات بنوع من التفصيل، والشكل رقم (1) يوضح هذه المحددات كما يلي:

**1 - المحددات الداخلية :** تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وتتكون داخل الشركات نفسها وتشمل ( مزريق ؛ معموري، 2012، 9 ):

- آلية توزيع السلطات داخل الشركة نفسها.
- الآلية والقواعد والأسس الناظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة .
- العلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية للشركة ومجلس إدارتها والمديرين التنفيذيين، ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة، مما يخفف من التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، وصولاً لتكامل هذه المصالح .

**2 - المحددات الخارجية :** يتبين من الشكل رقم (1) أن المحددات الخارجية تتمثل بصورة عامة في المناخ الاستثماري للدولة الذي يشمل على سبيل المثال الاتي ( سارة، واخرون، 2012، 5 ) :

- القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس، وأيضاً القوانين التي تنظم المنافسة التي تعمل على منع الاحتكار.
- وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب بما يشجع الشركات على التوسع والمنافسة الدولية.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات بها.

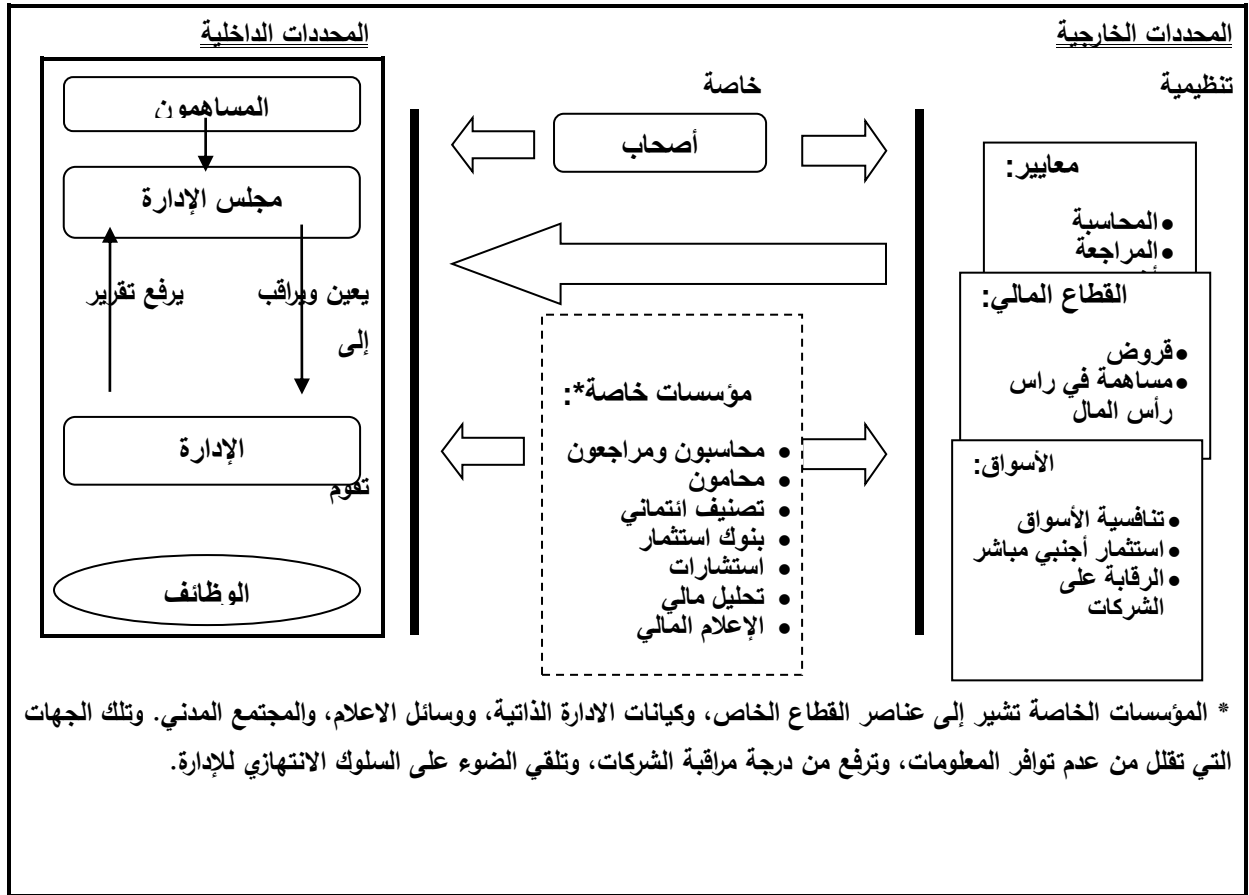


- دور المؤسسات غير الحكومية (المؤسسات الخاصة في الشكل) في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة.

- وجود جمعيات مهنية ذات صلة، مثل جمعية المحامين والمحاسبين ومكاتب المراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات.. إلخ.

وترجع أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تهتم بحسن تسيير المؤسسات، وتقلل من التعارض والنزاعات بين أصحاب المصالح من جهة، وبين العائد الاجتماعي والعائد الخاص للمؤسسة.

### الشكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحكومة



المصدر:

- يوسف، محمد، ( 2007 ) محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة الخاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، جمهورية مصر العربية متاح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>

- غادر، د. محمد، ( 2012 ) محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة لبنان، 15-17 ديسمبر، طرابلس - لبنان .

وتجدر الإشارة الي ان الحوكمة تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في



الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وخلق فرص عمل ( يوسف، محمد، 2007، 7 ). كما تساهم في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين، وتساعد على ظهور قطاع عام قادر وفعال يؤمن خدمات للمجتمع، ويوفر معدلات عالية من النمو، ويحمي القطاع الخاص وينشطه ويرعى كافة مصالحه ( غادر، د محمد، 2012، 18 ).

#### خامسا: أهداف قواعد الحوكمة Objectives of governance rules

- تهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية والفنية واحترام الضوابط والسياسات المرسومة، وذلك من خلال ما يلي ( قايد، مريم، 2013، 221 ):
- 1- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة.
  - 2- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركة، وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية بالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
  - 3- تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية ( الاستثمار الاجنبي ) اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق الذي ينعكس على تحقيق الكفاءة والتنمية.
  - 4- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة للإفلاس.
  - 5- زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات، ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.
  - 6- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع .
  - 7- خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريته، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري والمالي اللذين يقفان عثرة في طريق التنمية .
  - 8- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، ما يؤدي إلى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين، حتى تتمكن الشركة من الصمود أمام المنافسة القوية .
- مما سبق يتضح أن الأهداف الموضوعية تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق واستخدام الأسلوب الناجح لممارسة السلطة لكي يحارب الفساد بكل صوره، وتعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعية وخلق أنظمة للرقابة الذاتية ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة لما فيه مصلحة الشركة والمستثمرين.

#### سادسا: الأهمية الاقتصادية للحوكمة في تدعيم الاستثمارات

#### The Economic Importance of Governance in Promoting Investments

تؤدي الحوكمة الي زيادة كفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم تنافسيتها في الاسواق بما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، وايضا يجعلها قادرة خلق فرص عمل جديدة،





مع الحرص علي تدعيم استقرار اسواق المال والاجهزة المصرفية، بما يؤدي الي تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية، وتظهر الاهمية الاقتصادية لحوكمة الشركات في الاتي ( الناصر ؛ النعمي، 2012، 426 ):

1- الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يعد احد المعايير الاساسية التي يضعها المستثمر عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار، لاسيما في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي يتسم بالعولمة واشتداد المنافسة بين الشركات، لذا فان الشركات التي تطبق الحوكمة تتمتع بميزة تنافسية لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية عن تلك التي لا تطبق الحوكمة من ثقة المستثمرين فيها.

2- تعظيم القيمة الاسمية للشركة وتدعيم تنافسيتها في اسواق المال العالمية، لاسيما في ظل استحداث ادوات واليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات او استحواذ من مستثمر رئيسي.

3- ان تطبيق الحوكمة يؤدي الي مساعدة المديرين ومجلس الادارة علي تطوير استراتيجية سليمة للشركة وضمان قرارات الدمج او الاستحواذ بناءً علي أسس صحيحة.

4- ان الحوكمة تؤكد مسؤوليات الادارة وتعزز مساءلتها وتحسين الممارسات المحاسبية والمالية والادارية، وتؤكد علي الشفافية، ما يساعد علي سرعة اكتشاف التلاعب والغش المالي والفساد الاداري، واتخاذ الاجراءات الواجب بشأنه وعلاج اسبابها وأثارها قبل تفاقمها وتأثيراتها علي حياة الشركة.

5- ان الالتزام بمعايير الحوكمة من شأنه ان يفرز للشركات اعضاء مجالس ادارة اكثر تدريبا ودراية سواء كانت تلك الشركات عامة او خاصة.

6- تعد مبادئ الحوكمة اداة فعالة لمكافحة الفساد وضمان معرفة اعضاء مجالس الادارات بالاحتياجات التي تفرضها بيئتهم المتغيرة ومصالح المساهمين علي المدى البعيد.

7- تحسين حوكمة الشركات مسئولية المواطنة لدي الشركات في جانبها التطبيقي، اذ تهتم بتأثير انشطتها علي المجتمعات التي تعمل فيها وما ورائها، ونتيجة لذلك تغدو الممارسات الادارية اكثر حساسية واستجابة لاحتياجات المجتمع في الدول النامية.

8- يهتم القانونيون بأطر واليات حوكمة الشركات، لأنها تعمل علي الوفاء بحقوق الاطراف المتعددة، ولذا فان التشريعات الحاكمة واللوائح المنظمة لعمل الشركات تنظم العلاقة بين الاطراف المعنية في الشركات والاقتصاد ككل.

وعليه تتركز أهمية حوكمة الشركات في الاستثمارات الأجنبية بصورة خاصة، فوجود أسس ومعايير حوكمة الشركات وتطبيقها على النحو الذي يبناه يعني ضمان إدارة سليمة للشركات مسؤولة، وبالتالي عدم تعرض أموال المستثمرين فيها للتهب والسرقه، ودليل ذلك ما قامت به مؤسسة مكنزي في دراسة حديثة، أثبتت من خلالها أهمية الحوكمة بالنسبة للمستثمرين، وإقبالهم على الدخول في استثمار أموالهم في الشركات التي تطبق الحوكمة ورغبتهم في منح مكافآت للشركات التي تطبق معايير الحوكمة بشكل جاد ( الراوي، 2014، 187 ).

**المبحث الثاني: الحوكمة ومناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا**

### **Governance and the climate of foreign direct investment in Libya**

**المقدمة:**

يعد الفساد عقبة رئيسية أمام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يؤدي الي اهدار الموارد الاقتصادية وتشوية المنافسة، كما يقلل من فاعلية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، وهناك اهتمام متزايد في السنوات الاخيرة بأثر الفساد والحوكمة كمحددات أكثر أهمية للاستثمار



الأجنبي، خاصة في ظل تحول اهتمامات واهداف الشركات من البحث عن الاسواق الكبيرة والعمالة الرخيصة والموارد الطبيعية Resource seeking الي البحث عن الكفاءة Efficiency seeking، واتجهت بعض الدراسات الي أبعد من ذلك عندما اعتبرت أن عوامل الحوكمة الجيدة تعد من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر ( السيد، 2017، 46 ).

### اولاً: مفهوم مناخ الاستثمار The concept of investment climate

يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر ( FDI ) Foreign Direct Investment دولياً، وفقاً لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي ( IMF ) International Monetary Fund ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) على انه ذلك النوع من انواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم ( المستثمر المباشر ) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة ( مؤسسة الاستثمار الاجنبي المباشر ) في اقتصاد آخر ( تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018، 13 ). كما يعرفه تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية United Nations Conference on Trade and Development ( UNCTAD ) علي انه استثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى، ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما ( الشركة الأم ) وذلك في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر ( بييري؛ زرقين، 2014، 155 ). أما منظمة التجارة العالمية World Trade Organization ( WTO ) فتعرفه علي أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما ( البلد الاصلي ) والذي من خلاله يستعمل اصول في بلدان اخري ( دول مضيفة ) وذلك من خلال نية تسييرها ( فتيحة ؛ سفيان، 2014، 82 ).

### ثانياً: الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة Governance and Foreign Direct Investment

ان الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سيساعدها والاقتصاد بشكل عام علي جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية على المدى الطويل من خلال عدة طرق وأساليب أهمها ما يلي ( مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2002، 13 ):

- التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة، وفي إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة أحد طرفي علاقة الفساد الذي يؤدي إلى استنزاف موارد الشركة وتآكل قدرتها التنافسية وبالتالي انصراف المستثمرين عنها.
- إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى تحسين إدارة الشركة، مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أدائها.
- تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد النظام الجيد على منع حدوث الأزمات المصرفية.
- إن تطبيق حوكمة الشركات يقوي ثقة الجمهور في عملية الخصخصة، ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وهذا بدوره سيؤدي إلى المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصادية.

### 1- الحوكمة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا

رغم أن حوكمة الشركات في ليبيا لاتزال في بدايتها، وتوجه صعوبات من قبل بعض الشركات، بالإضافة الي ان بعضها تنظر الي معايير الحوكمة علي انه تدخل في سياساتها الادارية والمالية، مما يؤثر سلبا علي مستوي الافصاح والشفافية، وبالتالي علي استقطاب الاستثمارات الاجنبية القادمة الي الاقتصاد الليبي. وتجدر الاشارة الي تقارير منظمة الشفافية الدولية Transparency International of





Organization (TIO) أوضحت ان تطبيق دولة الامارات (مثلا) لأعلي معايير الحوكمة والشفافية الاقتصادية علي المستوي العالمي، جعلها تحتل المرتبة الاولى عربيا والحادي والثلاثين عالميا متفوقة علي الكثير من الدول العربية ومنها ليبيا ( منظمة الشفافية العالمية، 2016 ).

### أ-ليبيا ومؤشر مدركات الفساد العالمي: (CPI) Corruption Perceptions Index

ان السيطرة علي الفساد يدعم النمو والتنمية الاقتصادية، كما تعد محاربة ظاهرة الفساد احد الاهداف الرئيسية لتطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة مقارنة بالأساليب التقليدية في الادارة.

1- تقوم منظمة الشفافية الدولية (TIO) Transparency International of Organization منذ عام 1995 بإصدار مؤشر مدركات الفساد (CPI) بشكل سنوي، حيث تعرف الفساد ( عدم الشفافية والحوكمة ) على أنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنة من أجل المصلحة الشخصية ( منظمة الشفافية الدولية، 2017 ). ويرصد المؤشر درجة الشفافية عن طريق قياس مدى انتشار الفساد بين موظفي القطاع العام، ورجال السياسة، كما يقيم المؤشر الدول ويرتبها وفقا لدرجة الشفافية ووجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين فيها ( الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، 2014 ؛ عويد، 2016، 172 ). كما يحسب المؤشر بترجمة البيانات على مقياس عام موحد بتدرج ( من الصفر إلى المائة )، حيث تعادل الدرجة (الصفر) أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك ( عدم الشفافية ) في حين تعادل الدرجة ( المئة ) أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك.

لقد مرت ليبيا بحقب زمنية عصيبة ومتسلسلة من الأحداث والأزمات السياسية تحديدا، وكان في كل حقبة تشهد الفساد بأشكاله وأنواعه المختلفة ودرجات متفاوتة، إلا أن الوضع أزداد سوءا بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011. فقد استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة تقريبا، حتى غدت ليبيا من أكثر الدول فسادا في العالم. حيث يوضح الجدول رقم (1) مؤشر مدركات الفساد (CPI) في ليبيا والدول العربية خلال 2009 - 2016، ويتضح ما يلي:

- أن درجة مؤشر مدركات الفساد لليبيا في تراجع مستمر تقريبا، حيث تراجعت قيمته من الدرجة (25) عام 2009 إلى (21) عام 2012، وأخيرا إلى الدرجة (14) عام 2016، أي بمتوسط بلغ الدرجة (19) خلال الفترة المشار إليها من حيث الشفافية والوعي للفساد.

- أن أعلى درجة تحصلت عليها ليبيا في المؤشر المذكور بلغت (25) عام 2009 في حين كانت أقل درجة (14) عام 2016، وتعني السنة الأكثر فسادا طيلة الفترة الزمنية 2009 - 2016، ويعزى ذلك إلى تقشي الرشوة والفساد بشكل كبير في ليبيا، وأنها مازالت تحقق مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد، لاسيما عمليات اختلاس الأموال، ونهب المال العام، وسوء استغلال الوظيفة، وارتفاع الرشوة والصفقات العمومية المشبوهة، خصوصا بعد الفترة التي أعقبت أحداث ثورة 17 فبراير 2011، ما أثر سلبا علي تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة، وبالتالي علي مناخ بيئة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي.

- أما أكثر الدول العربية فسادا على مستوى العالم كانت الصومال، حيث بلغت درجة المؤشر (11) عام 2009، تراجعت إلى الدرجة (8) عام 2012، وأخيرا ارتفعت إلى الدرجة (10) عام 2016.

- اما دول الخليج العربي وعلى رأسها دولة الإمارات وقطر والسعودية، فقد كانت أكثر وعيا اتجاه الشفافية والنزاهة والحوكمة ومحاربة الفساد، إذ تحصلت على مراتب متقدمة وتصدرت الدول العربية في مكافحة الفساد، إذ بلغ مؤشر مدركات الفساد لها الدرجة (66، 61، 46) عام 2016 على التوالي. وعلي جانب اخر لم يتضح بعد ما اذا كانت هذه المستويات في هذه الدول الغنية بالنفط والغاز الطبيعي ناجمة عن رغبة القيادات السياسية



في مكافحة الفساد او يعكس قدرة الفواض الكبيرة الناجمة عن الايرادات النفطية التي تمول عملية التنمية الاقتصادية السريعة، ما قد ساعد علي تخفيض الاثار السلبية للفساد.

كما توضح نتائج مؤشر مدركات الفساد العالمي لليبيا ومقارنتها بالدول العربية ايضا انه بالرغم من انتشار الفساد وانعدام الشفافية اللذان يشكلان تحديا اساسيا أمام تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة وبرامج التنمية الاقتصادية بشكل عام والاستثمارات الاجنبية بشكل خاص، فقد فشلت معظم هذه الدول بما فيها ليبيا في تحقيق اي تقدم في ترتيبها المتأخر علي سلم التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول مؤشر (CPI)، اذ عجزت غالبيتها عن اجتياز (50) درجة المطلوبة للنجاح في الشفافية ومكافحة الفساد. ويرجع ضعف اداء ليبيا والدول العربية في المؤشر المذكور طبقا لهيئة الشفافية الدولية الي عدة اسباب أهمها: كثافة الاجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الادارة العامة، واهدار الموارد وسوء ادارة القطاع العام، واختلاسات وغسيل الاموال ( سارة، 2012، 12). فقد ادي الفساد ( غياب الحوكمة ) الي نتائج سلبية علي التنمية الاقتصادية ومنها الفشل في جذب الاستثمارات الاجنبية، وهروب رؤوس الاموال المحلية. وتمثل هذه النتائج تحذيرا من اساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية، والرشوة الممثلة لأفات مزمنة تخرب اقتصاديات هذه الدول ومنها ليبيا، ما قد يؤثر سلبا علي مناخ وبيئة جذب الاستثمارات الاجنبية لهذه الدول .

#### جدول رقم (1)

مؤشر مدركات الفساد في ليبيا والدول العربية خلال الفترة 2009 – 2016

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	متوسط السنوات
الأردن	50	47	55	48	45	49	53	48	49.4
الإمارات	65	63	68	68	67	70	70	66	67.3
البحرين	51	49	48	51	48	49	51	43	48.8
الجزائر	28	29	29	34	36	36	36	34	33.0
السعودية	43	47	46	44	46	49	52	46	46.6
السودان	15	16	16	13	11	11	12	14	14.0
الصومال	11	11	10	8	8	8	8	10	9.3
العراق	15	15	18	18	16	16	16	17	16.4
الكويت	41	45	46	44	43	44	49	41	44.0
المغرب	33	34	32	37	37	39	36	37	35.6
اليمن	21	22	21	23	18	19	18	14	19.5
تونس	42	43	42	41	41	40	38	41	41.0
جزر القمر	30	34	30	28	28	26	26	27	28.6
حبيوتي	28	32	35	34	30	34	34	30	32.1
سوريا	26	25	30	26	17	20	18	13	22.0
عمان	55	53	53	47	47	45	45	45	49.0
لبنان	25	25	35	30	28	27	28	28	28.3



ليبيا	25	22	21	21	15	18	16	14	19.0
قطر	70	77	72	68	68	69	71	61	69.5
مصر	28	31	35	32	32	37	36	34	33.1
موريتانيا	25	23	30	31	30	30	31	27	28.4

المصدر :

- [http://www.transparency.org/policy-research/surveys\\_indices/cpi](http://www.transparency.org/policy-research/surveys_indices/cpi) .
- Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2014 .
- Transparency International, Corruption Perceptions Index, 2016 .

- منظمة الشفافية الدولية، (2012)، تقرير الفساد العالمي 2011، يوليو.

ب- ترتيب ليبيا عالميا وعربيا في الفساد: ان درجة الدولة في مؤشر مدركات الفساد مهم في الدلالة على مستوى الفساد المدرك فيها وغياب مبادئ ومعايير الحوكمة، أما ترتيبها فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة أو خروج دول أخرى من التصنيف، كما قد تشترك بعض الدول بالمرتبة نفسها، وهذا يعود إلى تساويها في درجة المؤشر المذكور.

يوضح الجدولين (2) و(3) ترتيب ليبيا في مؤشر مدركات الفساد (CPI) عالميا وعربيا، ويتبين الآتي:

- تحصلت ليبيا على المرتبة 168 عالميا من بين 183 دولة عام 2011، ثم الترتيب 172 عالميا من بين 177 دولة عام 2013، وأخيرا الترتيب 170 عالميا من بين 182 دولة عام 2016، الجدول رقم (2).
- أن أكثر الدول فسادا في العالم هي دولة الصومال، حيث تحصلت على الترتيب 176 من بين 182 دولة عام 2016.
- جاء ترتيب ليبيا الثالث عالميا من حيث الدول الأكثر فسادا بعد كلا من الصومال وسوريا، فقد كان ترتيبها (176) و (173) و (170) عام 2016 على التوالي ، الجدول رقم (2).
- تعد دولة الإمارات وقطر أفضل الدول العربية ترتيبا في مؤشر مدركات الفساد عالميا، فقد جاء ترتيبهما (24) و (31) عام 2016 على التوالي.

أما عن ترتيب ليبيا والدول العربية عربيا طبقا لمؤشر مدركات الفساد (CPI) فقد كانت نتائجه كما في الجدول رقم (3) على النحو التالي:

- جاءت ليبيا في الترتيب 16 عربيا عام 2011، ثم الترتيب 18 عربيا عام 2013، وأخيرا الترتيب 16 عام 2016 من بين 21 دولة عربية.
- تحصلت ليبيا على الترتيب الخامس عربيا ( بالنسبة للدول العربية الأكثر فسادا ) عام 2016، أي بعد الصومال وسوريا واليمن والسودان التي جاءت ترتيبها (20)، (19)، (18)، (17) عربيا على التوالي .
- أن أفضل الدولة العربية ترتيبا في مؤشر مدركات الفساد عام 2016 ، كانت دولة الإمارات في الترتيب الأول، ثم دولة قطر في الترتيب الثاني، أما الأردن فقد حلت في الترتيب الثالث عربيا.

### جدول رقم ( 2 )

ليبيا والدول العربية : الترتيب عالميا خلال الفترة 2011-2016

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	56	58	66	55	45	57

## دور الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي

د. عيسى حمد الفارسي

جامعة بنغازي

24	23	25	26	27	28	الإمارات
70	50	55	57	53	46	البحرين
108	88	100	94	118	112	الجزائر
62	48	55	63	66	57	السعودية
170	165	173	174	173	177	السودان
176	167	174	175	174	182	الصومال
166	161	170	171	169	173	العراق
75	55	67	69	66	54	الكويت
90	88	80	91	88	80	المغرب
170	154	161	167	156	164	اليمن
75	76	79	77	75	73	تونس
131	136	136	ع . م	ع . م	ع . م	جزر القمر
131	99	107	94	100	100	جيبوتي
173	154	159	168	144	129	سوريا
64	60	64	61	61	50	عمان
136	123	136	127	128	134	لبنان
<b>170</b>	<b>161</b>	<b>166</b>	<b>172</b>	<b>160</b>	<b>168</b>	<b>ليبيا</b>
31	22	26	28	27	22	قطر
108	88	94	114	118	112	مصر
142	112	124	119	123	143	موريتانيا

المصدر :

- منظمة الشفافية الدولية، (2012) ، تقرير الفساد العالمي، 2011 ، يوليو .
- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016 علي الموقع الإلكتروني :  
-[http://www.transparency.org/news/feature/corruptions\\_perception\\_index](http://www.transparency.org/news/feature/corruptions_perception_index).

### جدول رقم ( 3 )

ليبيا والدول العربية : الترتيب عربيا خلال الفترة 2011 - 2016

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأردن	5	5	6	3	3	3
الإمارات	2	2	1	1	2	1
البحرين	4	4	3	3	5	6
الجزائر	12	12	10	11	9	10
السعودية	6	6	5	3	4	4
السودان	18	18	19	19	20	17





20	21	20	20	20	20	الصومال
15	18	18	17	18	18	العراق
7	6	7	7	7	7	الكويت
9	11	9	9	9	9	المغرب
18	17	16	15	17	17	اليمن
8	8	8	8	8	8	تونس
غ م	15	15	غ م	غ م	غ م	جزر القمر
12	12	12	10	10	10	جيبوتي
19	16	15	16	13	13	سوريا
5	7	6	4	3	3	عمان
13	14	14	14	14	14	لبنان
16	19	17	18	16	16	ليبيا
2	1	2	2	1	1	قطر
11	10	10	12	11	11	مصر
14	13	13	13	15	15	موريتانيا

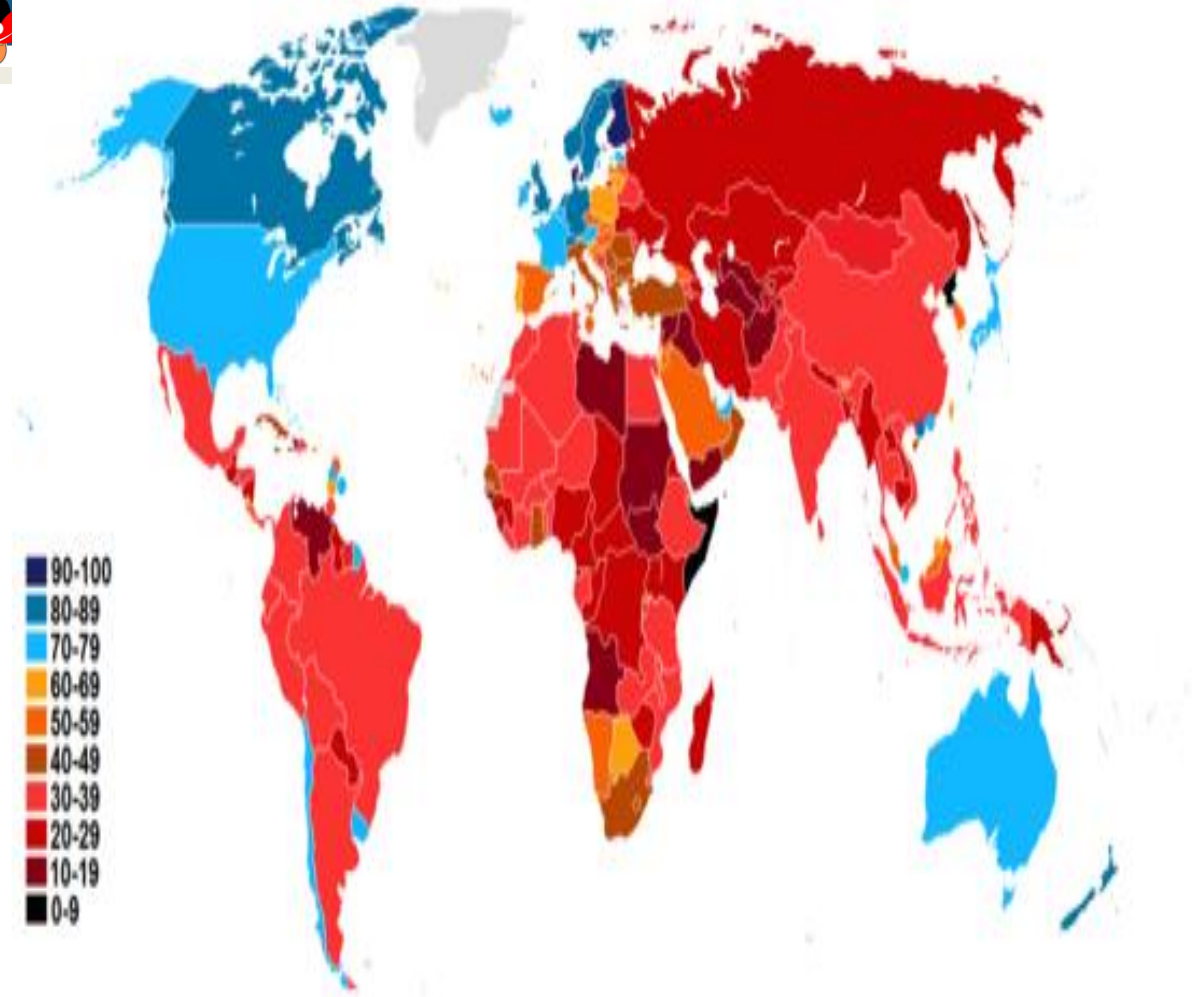
المصدر :

- [http://www.transparency.org/news/feature/corruptions\\_perception-index](http://www.transparency.org/news/feature/corruptions_perception-index).

- منظمة الشفافية الدولية، (2012) ، تقرير الفساد العالمي، 2011، يوليو.

ج- ليبيا وخريطة الفساد العالمي: ان وضع أسس قوية للحكومة - حسب السابق - هو أحد الطرق لمكافحة الفساد، وذلك لاحتواء الحكومة علي مجموعة من الاليات من أهمها الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية والغير مالية، ما قد يؤدي الي تهيئة البيئة الاستثمارية، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة. كما ان لتطبيق مبادئ الحكومة أهمية كبيرة، حيث اصبحت درجة التزام الشركات بتطبيقها احد المعايير التي يضعها المستثمرين في اعتبارهم لاتخاذ قرارات توظيف أموالهم، ومن ثم فان الشركات التي تقدم علي تطبيق مبادئ الحكومة، سوف تتمتع بميزة تنافسية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتزداد قدرتها علي المنافسة في المدى الطويل، لما تحظي به من شفافية في معاملاتها وفي اجراءاتها المحاسبية والمالية بما يدعم الثقة من جانب المستثمرين. وتبين الخريطة الخاصة بالفساد علي المستوى العالمي التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، أن ليبيا تعد من أكثر الدول التي تعرف بانتشار واسعاً لمختلف أنواع الفساد، فهي تنتمي إلى الفئة الثامنة الملونة بالأحمر الداكن، التي تسجل درجات متدنية من الشفافية ( عدم الحكومة ) ومستوي أعلي من الفساد تمتد ما بين 20 إلى 29 درجة من أصل 100 درجة حسب تصنيف المنظمة الموضح بالخريطة رقم (1) .

## خريطة رقم (1)



خريطة للعالم عن مؤشر مدركات الفساد بحسب الشفافية الدولية التي تقيس "إلى أي مدى يتم إدراك وجود الفساد بين المسؤولين الحكوميين والسياسيين". الأرقام المرتفعة (أزرق) تشير إلى تصور أقل من الفساد، بينما تشير الأرقام المنخفضة (أحمر) إلى تصور أعلى من الفساد.

المصدر:

- منظمة الشفافية الدولية، (2015)، مؤشر مدركات الفساد لعام 2015.

وأخيرا يمكن القول بأن الصورة العامة لأداء ليبيا في مؤشر مدركات الفساد العالمي (CPI) غير جيدة، وغير مشجعة على الاطلاق، وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال الأعمال والمستثمرين والساسة، أن النظام العام في ليبيا يشجع على الفساد والرشوة وإقصاء المنافسة، ويمنع انتقال وتداول المعلومات اي غياب مبادئ ومعايير الحوكمة. وهذا ما يعني عدم فعالية وجدوى الإصلاحات الحكومية في تحسين صورة ليبيا عالميا من حيث الشفافية والحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد. وتؤكد بعض الدراسات أن الفساد أخذ طابعا منهجيا في العديد من الدول العربية ومنها ليبيا، حيث أصبح القاعدة لا الاستثناء، وتتركز ممارسات الفساد في العقود الحكومية وعدم الالتزام والتلاعب بشروطها، كذلك سوء توزيع الخدمات والمرافق التي تقدمها الحكومة، وتخفيض حصيلة الدولة من الضرائب والجمارك بسبب الرشوة ( عبدالمولى، 2006، 30 ). كما يتضح بان ليبيا تحصلت علي درجات متدنية من حيث الشفافية ( عدم





الحكومة ) ما ادي الي غياب البيئة الاستثمارية، وبالتالي تراجع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة طيلت الفترة 2009 – 2016، اي بمعدل بلغ في المتوسط 1.23 % ، خلال الفترة المشار اليها ن الجدول رقم (4) . ان هذه النتائج تتطلب تحرك جدي من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية للقيام بإصلاحات واسعة وجدية من أجل الرفع من تنافسية ليبيا عن طريق تطبيق مبادئ ومعايير الحكومة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومواصلة مشاريع وبرامج التنمية المستدامة، وبالتالي تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما سينعكس إيجابيا على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي.

### ثالثا : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الي ليبيا

#### Development of foreign direct investment to Libya

تراجعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الي ليبيا من 3.31 مليار دولار عام 2009 الي 1.43 مليار دولار عام 2012، واخير الي 0.49 مليون دولار عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 148%، وبمتوسط سنوي 1.23% خلال الفترة 2009 – 2016، الجدول رقم ( 4 ) . كما وصلت حصة ليبيا الي 4.2% عام 2009 ثم تراجعت الي 1.8% عام 2012، واخيرا الي 1.59% عام 2016 من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الي الدول العربية خلال الفترة المشار اليها، الجدول رقم ( 4 ) . وتجدر الاشارة الي ان قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة لليبيا قد بلغت الصفر عام 2011، بسبب أحداث ثورة 17 فبراير 2011. اما بالنسبة للدول العربية فقد تراجعت الاستثمارات الواردة اليها من 78.29 مليار عام 2009 الي 50.59 مليار عام 2012، واخير الي 30.80 مليار عام 2016، أي بمعدل تراجع بلغ - 7.4%، وبمتوسط سنوي 52.63%، خلال الفترة 2009 – 2016. وبالتالي لا تزال هذه النسبة متواضعة، فهي لم تتجاوز 3% من اجمالي العالم، الجدول رقم ( 4 ) . كما ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة تركزت في عدد محدود من الدول العربية، حيث استحوذت كل من الامارات ومصر والسعودية علي نحو 79.70% من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، وتصدرت الامارات بنحو 9 مليار دولار وبحصة بلغت 29.20%، تليها مصر بقيمة 8.10 مليار وبحصة 26.30%، أما السعودية فقد تحصلت علي ما قيمته 7.5 مليار دولار ونسبة 24.20% من الاجمالي العربي عام 2016، الجدول رقم ( 4 ) .

ويلاحظ بان الدول العربية الاكثر تطبيقا لمعايير الحكومة هي التي احتلت المراتب الاولى في مؤشر مدركات الفساد العالمي، وهي التي تحصلت الحصة الاكبر من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة اليها .

وتجدر الاشارة الي الحكومة بدأت تحظي باهتمام متزايد لدي السياسيين والاقتصاديين والقانونيين في العديد من الدول لما لها من تأثير علي تطور الاسواق المالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال قدرتها علي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ما قد يؤدي استقرار الاقتصاد القومي ورفع مستوي معيشة الافراد، وبالتالي مستوي الرفاهية للمجتمع ككل .

#### جدول رقم (4)

دور الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الي الاقتصاد الليبي

جامعة بنغازي

د. عيسى حمد الفارسي

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الي ليبيا والدول العربية خلال الفترة 2009 – 2016

(مليون دولار)

السنوة الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	القيمة المتوسطة
الاردن	2.41	1.69	1.49	1.55	1.95	2.18	1.60	1.54	2.10
الامارات	1.13	8.80	7.15	8.83	9.49	1.82	8.80	8.99	9.14
البحرين	0.26	0.16	0.10	1.55	3.73	1.52	0.80-	0.28	1.05
تونس	1.69	1.51	1.15	1.60	1.12	1.06	1.00	0.96	1.44
الجزائر	2.75	2.30	2.58	1.50	1.68	1.51	0.58-	1.55	1.90
جيبوتي	0.07	0.04	0.08	0.11	0.29	0.15	0.12	0.16	0.15
السعودية	36.46	29.23	16.31	12.18	8.86	8.01	8.14	7.45	18.1
السودان	1.73	2.06	1.73	2.31	1.69	1.25	1.73	1.06	1.94
سوريا	2.57	1.47	0.80	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.69
الصومال	0.11	0.11	0.10	0.11	0.26	0.80	0.31	0.34	0.31
العراق	1.60	1.40	1.88	3.40	3.26-	10.34-	7.75-	5.91-	2.71-
عمان	1.49	1.24	1.63	1.37	1.61	1.51	2.69-	0.14	0.90
فلسطين	0.30	0.21	0.35	0.06	0.18	0.16	0.10	0.27	0.23
قطر	8.12	4.67	0.94	0.40	0.84-	1.04	1.07	0.77	2.31
الكويت	1.11	1.30	3.26	2.87	1.43	0.95	0.29	0.27	1.64
لبنان	4.38	3.71	3.14	3.11	2.66	2.91	2.35	2.56	3.55
<b>ليبيا</b>	<b>3.31</b>	<b>1.91</b>	<b>0.00</b>	<b>1.43</b>	<b>0.70</b>	<b>0.05</b>	<b>0.73</b>	<b>0.49</b>	<b>1.23</b>
مصر	6.71	6.39	0.48-	6.03	4.26	4.61	6.93	8.11	6.22
المغرب	1.95	1.57	2.57	2.73	3.30	3.56	3.25	3.32	3.04
اليمن	0.13	0.19	0.52-	0.53-	0.13-	0.23-	0.02-	0.56-	0.24-
<b>الاجمالي</b>	<b>78.29</b>	<b>69.95</b>	<b>44.25</b>	<b>50.59</b>	<b>38.97</b>	<b>31.01</b>	<b>24.58</b>	<b>30.80</b>	<b>52.63</b>
الدول النامية						<b>704.0</b>	<b>752.0</b>	<b>646.0</b>	
الدول المتقدمة						<b>563.0</b>	<b>984.0</b>	<b>1032.0</b>	
<b>العالم</b>						<b>1324.0</b>	<b>1774.0</b>	<b>1746.0</b>	

المصدر :

- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015 .



- الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017 .

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017 .

### البحث الثالث : النتائج والتوصيات

#### اولا : النتائج

- 1- يؤدي فقدان اليات الرقابة وانعدام الشفافية، وضعف ضوابط الحوكمة الي تفشي الفساد الذي يؤثر سلبا علي البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي.
- 2- تساهم الحوكمة في تدعيم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتطوير البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الليبي من خلال الالتزام بمبادئها ومعاييرها وتفعيل الياتها.
- 3- يجب الاستفادة من القوانين والقواعد والمبادئ والمعايير الخاصة بالحوكمة التي صدرت عن مؤسسات ومنظمات دولية كمنظمة التعاون والتنمية ( OCED ) ومؤسسة التمويل الدولية ( IFC ) ومركز المشروعات الدولية الخاصة ( CIPE ) والبنك الدولي، من أجل دعم الاستثمارات الاجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي
- 4- تعد ظاهرة الفساد عقبة رئيسية أمام تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ومن ثم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تؤدي الي اهدار الموارد الاقتصادية ونشوية المنافسة، كما تقلل من فاعلية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة في الاقتصاد الليبي .
- 5- لقد استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة تقريبا، حتى غدت ليبيا من أكثر الدول فسادا في العالم، وهذا ما يوضحه مؤشر مدركات الفساد العالمي ( CPI ) خلال 2009 - 2016 .
- 6- يرجع ضعف اداء ليبيا في مؤشر مدركات الفساد العالمي، طبقا لهيئة الشفافية الدولية الي عدة اسباب أهمها كثافة الاجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الادارة العامة، واهدار الموارد وسوء ادارة القطاع العام، واختلاسات وغسيل الاموال، وبالتالي غياب الحوكمة التي تقود الي نتائج سلبية علي التنمية الاقتصادية وتراجع تدفقات الاستثمارات الاجنبية الي ليبيا .
- 7- ان وضع أسس قوية للحوكمة هو أحد الطرق لمكافحة الفساد، وذلك لاحتوائها علي مجموعة من الاليات من أهمها الشفافية والافصاح عن المعلومات المالية والغير مالية، ما قد يؤدي الي تهيئة البيئة الاستثمارية، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

#### ثانيا : التوصيات

- 1- يتطلب تطبيق اليات الحوكمة ضرورة نشر ثقافة الحوكمة في المجتمع، مع أهمية نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي في مختلف وسائل الاعلام، لرفع المستوي الحضاري للمجتمع، واعتبار محاربة ظاهرة الفساد مهمة وطنية يشارك فيها الجميع .
- 2- اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بقواعد الحوكمة في الوحدات الاقتصادية والادارية، علي ان تكون تلك التشريعات والقوانين مكملة للقوانين التي تحكم اداء المؤسسات والقوانين الاقتصادية، وخاصة قانون الاستثمار الاجنبي رقم (9) لسنة 2010 في شأن تشجيع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية.
- 3- ضرورة الالتزام بتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة في الوحدات الاقتصادية والادارية، مما سيؤدي الي تطوير أدائها وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والادارية، ما سينعكس ايجابيا علي الاقتصاد القومي.
- 4- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والنامية الناجحة التي طبقت قواعد ومبادئ الحوكمة، بما سيؤدي الي الحد من الفساد، وبالتالي تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي.





- 5- يتمتع الاقتصاد الليبي بوفرة في الموارد الطبيعية التي تشكل أهم العناصر المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم يجب عدم هدر هذه الامكانيات واستخدامها بكفاءة في عملية التنمية المستدامة.
- 6- التأكيد على أهمية بناء مؤسسات الدولة وتشريع وتفعيل القوانين من قبل الجهات التشريعية بشكل سريع وعدم بقائها فترة طويلة لدي تلك الجهات.
- 7- ضرورة إيجاد النافذة الواحدة في التعامل مع الاستثمار الاجنبي اذ تحصر تعامل المستثمر مع تلك النافذة التي من خلالها يمكن مواجهة الفساد في كثرة المراجعات للمؤسسات المختلفة التي يتم من خلالها ابتزاز المستثمرين.
- 8- تفعيل القانونيين والتشريعات التي تعاقب على الفساد، إذ إن تنفيذ تلك القوانين يعني تفعيل دور السلطات القضائية والتنفيذية في تطبيق تلك التشريعات مما يعني تفعيل دور مؤسساتي فعال.
- واخيرا، يؤدي التطبيق السليم لمبادئ ومحددات الحوكمة الي تحقيق الشفافية، ويساعد علي جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والي الحد من ظاهرة الفساد، وتطوير القطاعين العام والخاص، وبالتالي فان دور الحوكمة لا يقتصر فقط علي وضع القواعد والقوانين ومراقبة تطبيقها، ولكن يمتد ليشمل توفير البيئة الملائمة لدعم مصداقيتها، وهذا لا يتحقق الا بالتعاون بين الحكومة والسلطات الرقابية والقطاع الخاص، والفاعلين الاخرين من أصحاب الخبرة والكفاءة .

### قائمة المراجع

- 1-أبوبكر، أيمن عبدالله، ( 2016 )، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الاداء، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- 2-الراوي، د. مظفر جابر، ( 2014 )، تطبيق معايير الحوكمة وأثرها القانوني في ضمان حقوق أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، دفا تر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر .
- 3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2017.
- 4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ( 2018 )، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- 5-الزركوش، وآخرون، (2017)، دور الحوكمة الرشيدة في تحقيق التنمية، مجلة الفتح، العدد التاسع والستين .
- 6- الناصر، الخالص ؛ النعيمي، عبد الواحد، ( 2012 )، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان العراق، مجلة جامعة توروز، العدد الصفر .
- 7- المنبع، نوره، ( 2017 )، حوكمة الجامعات الحكومية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية العربية السعودية 2030، مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030، 11 - 12 يناير، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- 8- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ( 2014 )، تقرير تعريفي عن مؤشرات مدركات الفساد لعام 2014، المملكة العربية السعودية.
- 9-السيد، جهان، ( 2017 )، الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر دراسة تطبيقية علي مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني.
- 10-الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015 .





11-الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2016.

12-الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2017 .

13-بن درويش، عدنان بن حيدر، ( 2017 )، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

14-بيري، ثورة ؛ زرقين، عيود، ( 2014 )، محددات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة قياسية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 67 - 68، صيف - حريف.

15-رمضاني، واخرون، ( 2017 )، ارساء دعائم الحوكمة المؤسسية لمواجهة الازمات، مجلة العولمة للاقتصاد والاعمال، المجلد ( 3 )، العدد ( 3 ) .

16-زين الدين، د. بروش ؛ جابر، دهيمي، ( 2012 )، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والاداري، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 6 - 7 مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة - الجزائر.

17-سارة، واخرون، ( 2012 )، الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 6 - 7 مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة - الجزائر.

18-طريف، جليل، ( 2016 )، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( OECD ) للحوكمة، أخبار الاتحاد، اتحاد هيئة الاوراق المالية العربية، العدد (11)، اكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 2015.

19-عيود، غزوان رفيق، ( 2016 )، دراسة تحليلية لمؤشر منظمة الشفافية الدولية ( مع الاشارة الي حالة العراق )، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد التاسع.

20-عبدالمولي، أ. د. سيد شروبيجي، ( 2006 )، مواجهة الجرائم الاقتصادية في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، الرياض - المملكة العربية السعودية.

21-عيسي، شقيب ؛ ابراهيم، عدلي، ( 2016 )، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق علي حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، ديسمبر.

22-غادر، د. محمد، ( 2012 )، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العالمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة، 15 - 17 ديسمبر، طرابلس - لبنان.

23-فتحية، بكطاش ؛ سفيان، ( 2114 )، المقاربة النظرية للاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيق، العدد ( 21 ) .

علي الموقع الالكتروني [www.enssea.net/enssea/majalat/2119.pdf](http://www.enssea.net/enssea/majalat/2119.pdf)

24 مركز المشروعات الدولية (CIPE)، ( 2002 )، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والمتحولة، نيويورك - الولايات المتحدة الامريكية.

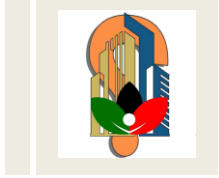
25-مركز المشروعات الدولية (CIPE)، ( 2004 )، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة الشركات، نيويورك - الولايات المتحدة الامريكية.

27-مركز ابوظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، غرفة صناعة وتجارة ابوظبي، بدون سنة نشر.

علي الموقع الالكتروني [www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf](http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf)

28- منظمة الشفافية الدولية، (2012)، تقرير الفساد العالمي، 2011، يوليو.



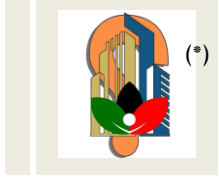


- 29- منظمة الشفافية الدولية، (2015)، مؤشر مدركات الفساد لعام 2015.
- 30- منظمة الشفافية الدولية، ( 2016 )، التقرير السنوي ( مؤشر مدركات الفساد العالمي )، يناير.
- 25- منظمة الشفافية الدولية، ( 2016 )، تقرير الفساد العالمي.
- 31- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنة 2016. علي الموقع الإلكتروني:  
[http://www.transparency.org/news/feature/corruptions\\_perception\\_index](http://www.transparency.org/news/feature/corruptions_perception_index).
- 32- مزريق، عاشور ؛ معموري، سورية، ( 2012 )، حوكمة الشركات بين فلسفة المفهوم الاداري وامكانية التجسيد الفعلي، **الملتقى الوطني حول : حوكمة الشركات كآليه للحد من الفساد المالي والاداري**، 6 - 7 مايو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة - الجزائر.
- 33- يوسف، محمد، ( 2007 )، محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة الخاصة النمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، جمهورية مصر العربية.
- متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>

**The Role of Governance in Attracting Foreign Direct Investment  
to the Libyan Economy**







(\*)

**Dr. Essa Hamad Mohamed Al-Farse**

### **Abstract**

Governance influences economic development by attracting foreign direct investment, thereby supporting economic performance and long-term competitiveness.

Lack of oversight mechanisms, a lack of transparency, and weak governance controls are leading to widespread corruption that negatively affects the favorable environment for attracting foreign direct investment.

Libya is one of the countries that exert all efforts to reduce the phenomenon of corruption, through the application of the principles and mechanisms of governance, and to provide the appropriate environment to attract more foreign direct investment to it.

This study aims at analyzing the reality of corruption and demonstrating the role of governance in creating the right environment to attract foreign direct investment to the Libyan economy.

**Key words** : governance, corruption, foreign direct investment, Libyan economy.

---

(\*) Professor of Banking and International Economic Relations, Faculty of Economics,  
**Benghazi University**, Benghazi - Libya.

